



مداخلة فخامة السيد ميغيل دياز كانيل، رئيس مجلس الدولة و الوزراء بجمهورية
كوبا في الحوار العام بالدورة الثالثة و سبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . نيو
يورك ، 26 سبتمبر / أيلول 2018 .

السيدة الرئيسة:

السيد الأمين العام:

من المستحيل تواجدي هنا و الحديث بهذه المنصة باسم كوبا دون استذكار لحظات
تاريخية للجمعية العامة، التي هي كذلك تاريخية لذاكرتنا العزيزة أكثر: فيدل
كاстро، إيرنيستو شي غيفارا، راؤول كاسترو رزث و وزير الكرامة، راؤول روا،
و ذكر فقط ابرز الشخصيات، الذين لم يأتوا فحسب بصوت شعبنا، و إنما بصوت
شعوب أخرى أمريكي لاتينية ، افريقية، آسيوية، غير منحازة، و قد شاركناها خلال
أكثر من نصف قرن في المعركة من أجل تحقيق نظام عالمي عادل الذي ما زال
بعيدا تحقيقه.

نما جيلي بوهم أن يوما ما القرارات التي تتخذ هنا ستحل المشكلة الفلسطينية،
استقلال بوارتو ريكو، أو الحصار على كوبا. إلى حد الآن يصعب علينا ان نفهم
أنها الزامية القرارات التي تتخذها خمسة أعضاء دائمين لمجلس الأمن و ليس
الزاميا ما توافق عليه تقريبا 200 أمة.

إنه أمر غير معقول و لكنه ينسجم مع عالم خالي عن العقلانية، حيث 0.7% من
أغني السكان يملكون امتلاك 46% من كل الثروة؛ بينما 70% الذين لهم أفق رديهم
فقط 2.7% منها. ثلاثة مليارات و 460 مليون من البشر باقون على قيد الحياة
بالفقر؛ 821 مليون نسمة مصوبون بالجوع؛ هناك 758 مليون أمري و 844 مليون
ينقصهم الخدمات الأساسية للماء القابلة للشرب. و بالنسبة، هذه الاحصائيات، كلها،

تعرفها و تضعها عادةً الهيئات الدولية، ولكن، على ما يبدو، إنها لا تعبّء بما فيه الكفاية، وعي ما يسمى بالمجتمع الدولي.

إن هذه الحقائق، أيتها السيدة الرئيسة، ليست ثماراً للاشتراكية، كما أكده على ذلك رئيس الولايات المتحدة بالأمس، في هذه القاعة، إنها ناتجة عن الرأسمالية ، و على وجه الخصوص الإمبريالية و الليبيرالية الجديدة؛ الأنانية و الاستقصاء الذي يتميز به هذا النظام. وعن نموذج اقتصادي، سياسي ، اجتماعي و ثقافي يؤدي إلى تراكم الثروة عند أقلية على حساب الاستغلال و الفقر المدقع عند الأكثريّة.

إن الرأسمالية عزّزت الاستعمار . ظهرت معها الفاشية، الإرهاب و التفرقة العنصرية ، انتشرت الحروب و النزاعات و تمزقت السيادة و حق تقرير مصير الشعوب بحرية. ؛ قمع العمال، الأقليات، اللاجئين و المهاجرين. و هذا يتعارض مع التضامن و المشاركة الديمقراطيّة. إن نماذج الانتاج و الاستهلاك التي تتميز بها ترويج النهب، العسكرية ، تهدّد السلام؛ تولد انتهاكات لحقوق الإنسان و تشكّل أكبر خطر للتوازن البيئي في المعمورة و لبقاء البشر.

لا يجب أن يخدعنا أحد بالقول أن الإنسانية ليست لديها الموارد المادية، المالية و التكنولوجية الكافية لأنها تنهي الفقر، الجوع، الأمراض و آفات أخرى. و إنما لا تتوفر الارادة السياسية للبلدان المتقدمة، التي ينبغي عليها أن تتحمل الواجب الأخلاقي، المسؤولية التاريخية و لديها موارد هائلة لحل المشاكل الملحة العالمية.

و الحقيقة أنه في الوقت الذي يدعون نقص الموارد لتنفيذ أهداف الجدول 2030 أو مواجهة الأثر المتزايد للتغير المناخي، بعام 2017 تم تبذير 1.74 مليون مليون دولار بالمصروفات العسكرية، و هو أعلى مبلغ تم صرفه منذ نهاية الحرب الباردة. إن التغيير المناخي هو حقيقة أخرى لا مفر منها. إنها بمثابة قضية بقاء بالنسبة إلى النوع البشري و خاصة للدول التي هي جزر صغيرة نامية. أصبح بعض آثارها لا رجعة عنها. تشير الأدلة العلمية إلى زيادة 1.1 درجة سيلسيوس بالنسبة إلى المرحلة ما قبل الصناعية

و أنه 9 من كل 10 أشخاص يتفسرون هواء ملوث.

و مع ذلك، إن الولايات المتحدة، إحدى البلدان الملوثة بالأمس و اليوم، ترفض مراقبة المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاقية باريس حول التغير المناخي. هكذا تضع هكذا بخطر حياة الأجيال المستقبلية نفسها، وبقاء كل الأنواع بما فيها النوع البشري.

أكثر من ذلك، و لعل التهديدات التي تخيم على الانسانية و أعمالها المشرقة و الساطعة ليست بما فيها الزيادة، إنه أصبح أمر واقع أن الهيمنة العسكرية و النووية للأمبريالية تدوم و تتسع، مما يتعارض مع طموح أكثرية الشعوب بنزع السلاح العام و الشامل، و كوبا تشاركها هذه المثل و كبرها على التزامها بهذا الهدف، بيوم 31 يناير / كانون الثاني الماضي، أصبحت كوبا البلد الخامس الذي يصادق على المعاهدة حول حظر الأسلحة النووية.

بهذه المؤسسة التي وولدت على أثر الارادة البشرية بتجاوز التدمير الذي تركه حرب مرعبة بواسطة الحوار ما بين الأمم. لم يعد ممكنا تجاهل الخطر الذي يخيم على الجميع، من خلال تأزم النزاعات الأهلية، حروب الاعتداء و الغزو، التدخل بالشؤون الداخلية لأمم أخرى، اسقاط حكومات ذات سيادة عنوة و ما تسمى "بالضربات الناعمة" و هي طرق للتصرف تلجأ إليها باستمرار بعض الدول العظمى بشتى الحجج.

ينبغي على الجميع التعاون الدولي لترويج و حماية سائر حقوق الإنسان؛ و لكن، التضارب بها بشكل تميزي و انتقائي بأغراض فرض الهيمنة، ينتهك الحق في السلام، حق تقرير المصير و الحق في تنمية الشعوب.

إن كوبا ترفض عسكرة الفضاء و الاستخدام السري و غير الشرعي لเทคโนโลยيات الاعلام و الاتصالات للاعتداء على دول أخرى. إن ممارسة التعددية و الاحترام الكامل لمباديء و أحكام القانون الدولي للتقدم نحو عالم متعدد الأقطاب، ديمقراطي و متساوي، إنها شروط لا بد منها لضمان التعايش السلمي ، للحفاظ على السلام و الأمن الدولي و لإيجاد حلول دائمة للمشاكل النظامية.

يتعارض مع هذا المنطق استخدام التهديد و القوة ، التصرف كقطب واحد ، الضغوط، الاحراءات الانتقامية و العقوبات ، التي تميز أكثر فأكثر تصرف و خطابة الحكومة الأمريكية و استخدامها بشكل مستطرد لفيتو في مجلس الأمن، و هذا لفرض جدولها السياسية، مما تطرح تحديات هائلة و تهديدات داخل الأمم المتحدة نفسها.

لماذا لا ننهي بتجسيد تقوية و تعزيز الجمعية العامة، كما تم التعهد بها ، كالهيئة الرئيسية للتأمل، اتخاذ القرار و التمثيل؟ لا يجب تأخير أو الحيلولة دون اصلاح مجلس الأمن ، و انه أمر ملح أن تتطابق بزمنها، و تتم دمقرطة تكوينها و وسائل عملها.

إننا نأتي اليوم لنؤكد مجددا على كلمة القائد الأعلى فيدل كاسترو روز بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة و التي تلخص أنبيل طموح أكثرية، الإنسانية. و أذكر: " نريد عالما دون هيمنة، دون اسلحة نووية ، دون تدخلات، بلا عنصرية، دون أحقاد قومية أو دينية، دون اهانة لسيادة أي بلد، باحترام للاستقلال و لحق تقرير الشعوب ، دون نماذج عالمية، التي لا تأخذ بالحسبان تقاليد و ثقافة كل مكونات الإنسانية ، دون الحصارات القاسية التي تقتل الرجال، النساء، الأطفال، الشباب و الشيوخ، كالقنابل الذرية الساكنة".

مررت أكثر من عشرين سنة منذ طرح ذلك المطلب و لم يتم شفاء أي واحد من تلك الآفات و إنما أكثر من ذلك، تأزمت ، هي الأخرى. يحق لنا كل الحق أن نسأل لماذا و علينا واجب الاصرار بحثا عن حلول فعلية و عادلة.

أيتها الرئيسة:

" إن قارتنا الأمريكية" اليوم، هي عرضة لتهديدات مستمرة ، التي لا تتطابق مع "بيان أمريكا اللاتينية و الكاريبي كمنطقة سلام" الموقعة بهاانا من قبل رؤساء الدول و الحكومات ، بعام 2014 ، بمناسبة عقد القمة الثانية لمجموعة الدول الامریکی لاتینیہ و کاریبیہ.

إن الادارة الامريكية الحالية اعلنت عن بقاء و صلاحية مذهب موئروي و باطلقة جديدة لسياستها الامبراطورية في المنطقة، تعندي على فينيزويلا بشكل خاص.

بهذا الاطار الحافل بالتهديدات، نود التأكيد مجددا على دعمنا و مساندتنا المطلقة مع الثورة البوليفارية و الشافية و مع الاتحاد المدني- العسكري للشعب الفينيزويلي و مع حكومته الشرعي و الديمقراطي التي يقوده الرئيس الدستوري نيكولاس مادورو موروس. نرفض محاولات التدخل و فرض العقوبات على فينيزويلا، التي تهدف إلى خنقها اقتصاديا و الحقن الضرر على الأسر الفينيزويلية. إننا نشجب الدعوات إلى عزل تلك الأمة ذات السيادة التي لا تضر أحد.

كما أننا نرفض محاولات زعزعة حكومة نيكاراغو، بلد سلام، حيث تحققت إنجازات بارزة اجتماعيا، اقتصاديا و في مجال أمن البلد لصالح شعبها. نستنكر اعتقال الرئيس السابق لويس إينغاسيو لو لا دا سيلفا بأهداف سياسية . إنه حدث خطير للغاية يرمي إلى الحيلولة دون ترشيحه للرئاسة وهو الزعيم الأكثر شعبية في البرازيل.

نتضامن مع أمم الكاريبي التي تطلب تعويضا شرعا على أثر العواقب المرعبة للعبودية و إنها تكلب أيضا المعاملة العادلة، الخاصة و المتميزة التي تستحقها.

نؤكد من جديد على التزامنا التاريخي باستقلال الشعب الشقيق لبورتو ريكو و حق تقرير مصيرها بحرية.

إننا نؤيد المطلب الشرعي بسيادة الارجنتين على جزر الملوك، ساندويسن الجنوبية و جيورجيا الجنوبية.

نؤكد مجددا على تأييدها الكامل لإيجاد حل شامل، عادل و دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس اقامة الدولتين ، بشكل يسمح للشعب

الفلسطيني ممارسة حق تقرير المصير و اقامة الدولة المستقلة ذات سيادة بالحدود السابقة لعام 1967 مع عاصمتها بالقدس الشرقية. نرفض العمل الذي قامت به الولايات المتحدة من طرف واحد عندما اقامت تمثيلها الدبلوماسي بمدينة القدس، مما يؤدي إلى تأزم التوترات بالمنطقة . إننا ندين وحشية القوات الاسرائيلية ضد السكان المدنيين بغزة .

نؤكد من جديد على تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي؛ و نؤيد البحث عن رد نهائي لمسألة الصحراء الغربية ، الذي يسمح له بممارسة حق تقرير المصير و العيش بسلام بأرضه.

نؤيد البحث عن حل سلمي، عن طريق المفاوضات للوضع المفروض على سورية ، دون تدخل اجنبي، و باحترام كامل لسيادتها و تكامل أراضيها. إننا نرفض أي تدخل مباشر أو غير مباشر ، يحصل دون موافقة السلطات الشرعية لذلك البلد.

إن التوسيع المستمر لحلف الناتو نحو الحدود مع روسيا يؤدي إلى أخطار كبيرة ، متزامنة بفرض عقوبات تعسفية ، التي نرفضها.

نطالب بتنفيذ ما يسمى بالاتفاقية النووية مع الجمهورية الاسلامية لايران.

نرحب بعملية التقارب و الحوار الكوري بمشاركة عوامل دولية أخرى مهمة مما يشكل السبيل لتحقيق سلام دائم ، المصالحة الوطنية و الاستقرار بشبه الجزيرة الكورية . و بنفس الوقت، ندين بشدة فرض العقوبات المجنحة من طرف واحد، ضد الجمهورية الشعبية الكورية و التدخل الخارجي بالشؤون الكورية.

إن انتهاكات احكام التجارة الدولية و العقوبات ضد صين ، و أيضا ضد الاتحاد الأوروبي و ضد بلدان أخرى، ستؤدي إلى عواقب خطيرة ، خاصة للبلدان النامية.

ندعو إلى الحوار و اللقاء ، و بفضل ذلك يمكننا اليوم الافادة بأن اتفاقية الحوار السياسي و التعاون ما بين الاتحاد الأوروبي و كوبا أصبحت نافذة بحيز التنفيذ مؤقتا و تشكل أساسا جيدا لتطوير روابط مثمرة ما بين الطرفين.

السيدة الرئيسة:

ما زالت حكومة الولايات المتحدة لديها خطابة عدوانية تجاه كوبا و تتخذ سياسة موجهة إلى تخريب النظام السياسي، الاقتصادي ، الاجتماعي و الثقافي لبلدي.

إن الحكومة الجديدة للولايات المتحدة تكرست لوضع حجج مزيفة بشكل اصطناعي و خلق سenarios من التوتر و العداونية التي لا تفيق أحد مما يتناقض مع مصالح كلا الشعبين و يحصل ذلك خضوعا لضغوطات قطاعات تعتبر أقلية.

و هذا يتعارض بوجود علاقات دبلوماسية شكلية بينناو برامج تعاون مفيدة للطرفين بعدد محدود من المجالات.

نتمتع بروابط تاريخية و ثقافية بين الشعبين، التي تقارب أكثر كل مرة ، بعبارات في الرياضة ، العلوم، البيئة، بين مجالات أخرى.

تعرف الطاقات لتطوير علاقة تجارية متينة و تحقيق تفاهم حقيقي على اساس الاحترام مفيد لمصالح كافة المنطقة.

و مع ذلك، ما زال العنصر الأساسي و الحاسم بالعلاقة الثانية هو الحصار، الذي يرمي إلى خنق الاقتصاد الكوب، بهدف توليد الحرمان و من أجل خلل النظام الدستوري. يتعلق الأمر بسياسة قاسية ، تعاقب الأسر الكوبية و الأمة قاطبة.

إنه نظام العقوبات الاقتصادية الأشمل والأطول الذي طبق ضد أي بلد. كانت ولا تزال العرقلة الاساسية لتنمية البلد و لانجاز طموحات التقدم و الرفاهية عند عدة أجيال كوبية.

مثلاً قيل خلال سنوات عديدة بهذا السيناريو ذاته، يضر الحصار بشكل خطير أيضاً لتطبيقه العدواني ما بعد الحود الوطنية ، سيادة و مصالح كافة البلدان.

باسم الشعب الكوبي،أشكر لهذه الجمعية العامة لرفضها الذي هو تقريباً يتحقق بالاجماع للحصار الاقتصادي، التجاري و المالي المفروض من قبل الولايات المتحدة ضد بلدي.

ولكن، تصرف حكومة الولايات المتحدة ضد بلدي يذهب أبعد من ذلك. يتضمن برامجاً معلنة و سرية التي تشكل تدخل فظ بالشؤون الداخلية لكوبا، و لتحقيق هذا الهدف يستخدمون عشرات الملايين من الدولارات التي توافق عليها رسمياً بميزانيتها، انتهاكاً للأحكام و المباديء التي ترتكز عليها هذه المنظمة و على وجه الخصوص سيادة كوبا كأمة مستقلة.

ما زالت كوبا لديها الارادة بتطوير علاقه متحضره و على اساس الاحترام مع حكومة الولايات المتحدة ، على أساس المساواة السيادية و الاحترام المتبادل. هي ارادة الشعب الكوبي و نعرف أن أكثرية المواطنين الامريكان و خصوصاً الكوبيين الذين يقيمون هنا يشاركوننا بهذا الطموح.

سنواصل بمطالبتنا دون راحة ، بانهاء الحصار الاقتصادي، التجاري و المالي القاسي، و باعادة الأرض المحتلة بشكل غير شرعي حيث القاعدة البحرية غواناتانامو و بالتعويض العادل لشعبنا عن آلاف الموتى و المعاقين و عن الحق الضرر الاقتصادي و المادي لكوبا خلال سنوات طويلة من الغزو.

ستكون كوبا دائماً مستعدة للحوار وللتعاون على أساس الاحترام وعلى قدم المساواة. لن نقدم أبداً تنازلات تؤثر على السيادة والاستقلال الوطني، لن نتفاوض بمبادئنا ولن نقبل شروطاً.

رغم الحصار، العدوانية والأعمال التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة لفرض تغيير النظام بكوبا، ها هي هنا الثورة الكوبية، عائشة، عارمة، ملخصة لمبادئها!

السيدة الرئيسة:

لا يجب أن يتورّم خصوم الثورة بالتغيير الجيلي بحكومتنا. إننا بمثابة الاستمرارية، وليس الانفصال. قد استمرت كوبا بخطو المزيد من الخطوات لتحديث نموذجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف بناء أمة ذات سيادة، مستقلة، اشتراكية، ديمقراطية، مزدهرة ومستدامة. ها هو الطريق الذي اختاره شعبنا بحرية.

لن يرجع بلدنا إلى ماضي العار الذي تحرر منه بتضحيات جسيمة، خلال 150 سنة من النضال في سبيل الاستقلال والكرامة الكاملة لشعبه. بقرار الأكثريّة الساحقة للكوبيّات والكوبيّين سنضمن استمرارية العمل الذي بدأناه منذ 60 سنة.

بهذه القناعة بدأنا بعملية اصلاح الدستور، وهي عملية ديمقراطية تحظى بمشاركة كبيرة وحقيقة، بواسطة المناقشة الشعبية للمشروع الذي ستتم الموافقة عليه نهائياً باستفتاء.

إنني على يقين بأنه لن تحصل تغيرات بأهدافنا الاستراتيجية وسوف تتم المصادقة على ميزة الاشتراكية التي لا رجعة عنها.

سوف تبقى مباديء سياستنا الخارجية ثابتة. كما قال الأمين الأول لحزننا، راؤول كاسترو روز، بداخلته بمناسبة الذكرى السبعين لمنظمة الأمم المتحدة، وذكر: " يستطيع المجتمع الدولي أن يحظى دائماً بصوت كوبا

الصريح و الصادق أمام الاجحاف، اللا مساواة، التخلف، التمييز و المضاربة والتلاعب؛ و من أجل اقامة نظام عالمي عادل و متساوي، و يوضع بوسطه في الحقيقة الانسان، كرامته و رفاهيته".

إن كوبا ، التي أخطب اليوم باسمها، تتفاخر بأنها ما زالت تتمسك بهذه السياسة المستقلة ، السيادية، الأخوية و التضامنية مع فقراء الأرض، الذين ينتجون كافة ثروة المعمرة ، رغم أن النظام الشامل المجحف يعاقبهم بالبؤس، باسم كلمات كالديمقراطية، الحرية و حقوق الانسان، التي افرغها الأقواء من مضمونها في الحقيقة.

كان مثيرا و مشرفا القاء كلمة في نفس المنصة التي عبر فيها منذ 58 سنة عن حقائق قوية هكذا التي ما زالت تهزنا، أمام ممثلي أكثر من 190 أمة ، التي رفضا للابتزازات و الضغوطات ، تملأ سنويا لوحه التصويت برموز موقرة خضراء التي تعبر عن الموافقة على مطلبنا بانهاء الحصار. أودعكم بأمل أن تتحقق الطموحات النبيلة لأكثرية الانسانية قبل أن تأتي أجيال جديدة إلى هذه المنصة مطالبة بالأمر نفسه الذي نطالب بهاليوم و الذي طالب به زعماؤنا التاريخيون الذين سبقونا.

شكرا جزيلا